

الثاني من مغنيه وفي ظني أن هذا هو ما دعا النحاة إلى وصفه بأنه أنحى من سيبويه ذلك أنه اهتدى إلى أن الاتساع في الاستخدام ومعرفة أسبابه يعد مطلباً ضرورياً لتفسير ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد.

وفي إطار عرضه للباب الثامن «في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية» أورد : إعطاؤهم «ضارب زيد الآن أو غداً» حكم «ضارب زيداً» في التنكير، لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه برَبٍّ، وأدخلوا عليه أل، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه، نحو «هذا ملتوكاً شارب السويق»، كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضى، لأنه حينئذ ليس في معنى الناصب في إطار اتساع المبنى على الدلالة معيار الدلالة أورد ابن هشام^(١) قولهم «إن أحداً لا يقول ذلك» فأوقع أحداً في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في يقول، والضمير في سياق النفي، فكان أحد كذلك، وقال :

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

فرفع «كواكبها» بدلاً من ضمير يحكى، لأنه راجع إلى «أحداً» وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك. وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن، يقول : فلان لغوب أثنه كتابي فاحتقرها. فقال له : كيف قلت أثنه كتابي؟ فقال : أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟ وقال أبو عبيدة رؤبة بن العجاج لما أنشد :

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيعُ الْبَهَقِ

إن أردت الخطوط فقل : كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما، فقال : أردت ذلك وبَلَقَ

وقالوا : «مرت برجل أبي عشرة نفسه، ويقوم عرب كلهم، ويقاع عَرَفَجَ كُلُّهُ» برفع التوكيد فيهن، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكدوه لما

(١) انظر : ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ج ٢ ، ٦٧٦ .